الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٢ يوليو ٢٠٠٢

الرئيس السوداني: السلام الحقيقي يلوح بعد الاتفاق مع حركة قرنق

الحركة الشعبية تؤكد أن الاستفتاء سيكون بين الوحدة والانفصال

لندن: عيدروس عبد العزيز
الخرطوم: «الشرق الأوسط» والوكالات

قالت الحكومة السودانية امس ان «السلام الحقيقي» قد بدا بالاتفاق الذي ابرم اول من امس في كينيا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولكن جماعات المعارضة حذرت من ان السودان بحاجة الى تغيير ديمقراطي كي يظل الاتفاق صامدا. فبعد خمسة اسابيع من المفاوضات في بلدة ماتشاكوس الكينية قال ممثلو الحكومة السودانية والحركة الشعبية انهم توصلوا الى اتفاق بشأن القضيتين الرئيسيتين المتعلقتين بالدين وتقرير المصير. وعلق الرئيس السوداني عمر حسن البشير على الاتفاق، قائلا ان السلام الحقيقي بدأ بتوقيع اتفاق ماتشاكوس.

ويقول محللون ان هوة عميقة من انعدام الثقة لا تزال تفصل بين الجانبين كما ان كثيرا من الاتفاقات التي وقعت في الماضي قد انتهكت. وقال رياك جاي كوك الامين العام المساعد لحزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان «لقد اتفقنا على ان يمارس شعب جنوب السودان حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية». وابدى عبد الرسول النور وهو عضو بارز في حزب الامة المعارض ترحيبا مشوبا بالحذر بالاتفاق، وقال ان السلام العادل والشامل والديمقراطية سيمضيان بالسودان قدما الى الامام. ولكن عضوا آخر بحزب الامة قال ايضا ان السلام ينبغي ان يحظى بموافقة الجميع وفي مناخ ديمقراطي والا فانه لن يكتب له البقاء. وفي المقابل اكد مبارك الفاضل المهدي الذي انشق عن حزب الامة مكونا حزبا جديدا ان حزبه بصدد اصدار بيان حول الموضوع، لكنه اكد ترحيبه العميق بالاتفاق مشيرا الى انه سجل اختراقا مهما سيساعد في تحقيق السلام، وقال لـ«الشرق الأوسط» ان «ما تحقق يؤكد صحة توجهنا في الحزب»، واضاف ان «الحكومة وحزب الامة والحركة الشعبية ستشكل مستقبلا تحالفا حكوميا قويا يقود السودان الى مرافئ الاستقرار».

وينص الاتفاق الذي ابرم على فترة انتقالية مدتها ست سنوات يعقبها استفتاء يجري تحت اشراف دولي. وخلال الفترة الانتقالية تتولى حكومة موسعة ادارة الحكم من الخرطوم ولكن الولايات الجنوبية ستكون متمتعة بقدر ما من الحكم الذاتي. وسيكون الانفصال واحدا من الخيارات التي يشملها الاستفتاء. وفي قضية الدين والدولة وهي قضية رئيسية شائكة اخرى اتفق الجانبان على ان يقتصر تطبيق احكام الشريعة الاسلامية على الشمال دون الجنوب.

والقضايا الرئيسية الاخرى التي مازالت معلقة هي اقتسام السلطة واقتسام الثروة من حقول النفط في جنوب السودان ووقف اطلاق النار.

وقال الجانبان انهما يأملان في ابرام اتفاق شامل للسلام في الجولة القادمة من المحادثات والتي من المقرر ان تعقد في منتصف اغسطس (اب) المقبل.

واشاد الرئيس السوداني عمر البشير بمذكرة التفاهم التي وقعتها حكومته مع الحركة الشعبية معتبرا اياها «خطوة اساسية وبداية السلام» في البلاد بعد نحو 20 عاما من الحرب الأهلية. ونقلت وكالة الانباء السودانية عن البشير الذي يقوم بجولة في مناطق غرب البلاد قوله ان مذكرة التفاهم «بداية للسلام الذي سيعم البلاد ان شاء الله». وقال البشير اثناء تدشينه جسرا في منطقة غرب كردفان ان الاتفاق «خطوة اساسية على الطريق الصحيح باتجاه وقف الحرب».

وقال عدلان الحردلو استاذ العلوم السياسية في جامعة الخرطوم ان مذكرة التفاهم تحوي افكاراً قليلة جديدة لكن الفرق الان يكمن في ان الحرب اتعبت الجانبين اللذين يواجهان ضغوطا قوية من الخارج لانهائها. واضاف ان الولايات المتحدة خصوصا والاتحاد الاوروبي «مارسا ضغوطا كبيرة على الطرفين لانهاء الحرب واعتقد ان ذلك كان عاملا مهما».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وكان وزير الدولة السوداني للشؤون الخارجية شول دينغ نفى اول من امس ان تكون الخرطوم وقعت الاتفاق تحت ضغوط. يشار الى ان الولايات المتحدة وبريطانيا والنروج كانت حاضرة في المفاوضات التي رعتها الهيئة الحكومية للتنمية التي تضم سبع دول من شرق افريقيا (ايقاد).

وفي نيروبي اعلن متحدث باسم الجيش الشعبي امس ان جنوب السودان سيتمتع بالحكم الذاتي لفترة ست سنوات قبل ان يقرر في نهايتها، بموجب استفتاء، بين بقاء السودان موحدا او الانفصال. واوضح سمسون كواجي ان «الجنوب سيقرر بموجب استفتاء، ما اذا كان سيبقى مع السودان بعد فترة ست سنوات من الحكم الذاتي».

وقال ان «الاستفتاء يعرض خيارين واضحين: اما ان يبقى الجنوب ضمن السودان طبقا

لاجراءات ستتخذ فور معاودة المفاوضات الشهر المقبل او ان يختار الانفصال». وتابع كواجي ان «الحركة الشعبية ستدير شؤون الجنوب خلال الفترة الانتقالية وفق ترتيبات ستحدد في الدورة المقبلة من المفاوضات المقرر اجراؤها في 12 اغسطس المقبل في كينيا». واشار الى ان الخرطوم اقترحت مهلة انتقالية من عشر سنوات بينما طالبت الحركة باربع سنوات فقط، قبل ان يتفق الطرفان على اقتراح تقدم به مفاوضو الهيئة الحكومية للتنمية (ايقاد). وتابع ان وقف اطلاق النار لن يناقش في اللقاء التفاوضي المقبل المرتقب في اغسطس في كينيا ولن يتم البحث فيه الا بعد اقرار مبادئ تقاسم السلطة والموارد وحقوق الانسان، وبعد انجاز الاتفاقات الامنية وتلك التي تتناول وضع الجيشين في الشمال والجنوب.

وتعتبر مسالة تقاسم السلطة شائكا صعبا للغاية لان الموارد النفطية للسودان الذي ينتج 205 الاف برميل يوميا تقع في مناطق الجنوب. وقال دبلوماسي غربي في نيروبي ان «الحركة الشعبية دخلت الحرب عام 1983 للدفاع عن الجنوب ضد تطبيق الشريعة التي فرضتها الخرطوم ولكن ايضا من اجل الحصول على تقاسم الثروات التي تحتكرها الحكومة المركزية». واوضح كواجي ان السودان سيعتمد خلال هذه الفترة الانتقالية نظاما تشريعيا من مجلسين، مجلس شيوخ ومجلس نواب.

واكد ان الخرطوم والحركة الشعبية توصلتا الى الاتفاق عبر «المفاوضات المباشرة» وبالطبع مع وساطة ايقاد لكن من دون اي تاثير خارجي. لكن دبلوماسيا مقيما في نيروبي قال ان «تاثيرات» مورست على الحركة الشعبية خلال جلسة مفاوضات اول من امس لكي «تبدي ليونة». واضاف ان الاسرة الدولية قدمت الاقتراحات ذاتها الى «اصدقاء قرنق» في اشارة مباشرة الى كينيا حيث يقيم معظم الاوقات.

وختم الدبلوماسي قائلا ان «الاسرة الدولية تركز على احتمالات السلام الذي سيتحقق اخيرا في هذه المنطقة من العالم وستفعل كل ما في وسعها لازاحة العراقيل من امام العملية الجارية».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية